

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Universite Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib



مذكرة

مقدمة من أجل نيل شهادة الماستر

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة
من طرف: سكلال هجيرة

العنوان

اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة الزمنية
(2023-1995)

تمت المناقشة: بتاريخ 12 جوان 2025 امام اعضاء اللجنة الموالية:

د. مسيكني انس	استاذ محاضر - ب -	رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
د. بن حدو امنة	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
د. حبشي فادية	أستاذ محاضر - أ -	ممتحنا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

السنة الجامعية: 2025/2024

سید محمد سعید

Sidi

الإهداء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي الا بفضلله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات الا بتوفيقه ... اليوم

وبكل فخر تخرجت من مرحلة الماستر علوم مالية فالحمد لله على البدئ وعند الختام إلى سكان قلبي ... "لم

يبق لأخرين ما يقدموه لي... فقد فعل كل شيء" الى سندي وملجئي الآمن... داعمي ومشجعي الدائم... حين

ينادوني باسمه اسعد بأني ابنته وثمرته... من رأيت انعكاس نجاحي وفرحي بريقا في عينيه... والدي الحبيب

رفيقتي واماني... بطلتي ومعلمتي الأولى... من علمتني معنى الحنان... معنى الصبر القوة والحب من كان دعاءها

ورضاها وصلتي في المسير حفظك الله ورعاك يا غاليتي امي . إلى زوجي و أبنائي "فاطمة الزهراء و عبد الاله"

إلى أختي وحيدتي "أسماء"

الى الأستاذة المشرفة "بن حدو امينة" التي كانت لي الشرف الكبير بان تتولى الاشراف على هذه المذكرة، التي لم

تبخل علي بنصائحها خصوصا على المجهودات التي بذلتها في إطار متابعتها الدائمة لهذا العمل فجزاها الله عني

خيـرا

شكر و تقدير


الشكر والثناء لله عز وجل أولا على القدرة لإنجاز هذا العمل، فالله الحمد

على هذه النعم. وأتقدم بالشكر والتقدير الى استاذتي الفاضلة "بن حدو امنة " التي تفضلت بإشرافها على هذا

البحث، وعلى كل ما قدمته لنا من دعم وتوجيه وارشاد لإتمام هذا العمل فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، ولكل من كان له الفضل في مسيرتنا...

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات



الصفحة	المحتوى
	الاهداء
	الشكر و التقدير
II-IV	قائمة المحتويات
V-VI	قائمة الجداول و الاشكال
VII	قائمة الملاحق
ب	مقدمة عامة
الفصل الاول: الاطار النظري	
02	تمهيد
03	المبحث الاول
03	عموميات حول التنمية المالية و النمو الاقتصادي
03	المطلب الاول:
03	مفاهيم أساسية حول التنمية المالية
03	الفرع الاول
03	مفهوم التنمية المالية
04	الفرع الثاني
04	عناصر و مكونات التنمية المالية
05	الفرع الثالث
05	مؤشرات قياس التنمية المالية
08	المطلب الثاني:
08	مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
08	الفرع الاول
08	مفهوم النمو الاقتصادي
10	الفرع الثاني
10	نظريات النمو الاقتصادي
12	الفرع الثالث
12	العلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي
14	المبحث الثاني
14	الدراسات السابقة و القيمة المضافة
14	المطلب الاول:
14	الدراسات السابقة
14	الفرع الاول
14	الدراسات باللغة العربية
16	الفرع الثاني
16	الدراسات باللغة الاجنبية
19	المطلب الثاني:
19	ملخص الدراسات و الاضافة العلمية
19	الفرع الاول
19	ملخص عن الدراسات
22	الفرع الثاني
22	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
24	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1995-2023	
26	تمهيد

فهرس المحتويات

27	دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات و بناء نموذج الدراسة	المبحث الاول
27	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنمية المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر	المطلب الاول:
27	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنمية المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2023	الفرع الاول
29	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرا النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2023	الفرع الثاني
31	النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة	المطلب الثاني:
31	نموذج الدراسة	الفرع الاول
32	وصف متغيرات الدراسة	الفرع الثاني
33	خطوات تقدير نموذج أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر	المبحث الثاني
33	اختبار جذر الوحدة Unit Root	المطلب الاول:
34	دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى	الفرع الاول
35	دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول	الفرع الثاني
35	تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	المطلب الثاني:
35	تقدير نموذج ARDL	الفرع الاول
37	منهج اختبار الحدود Approach Testing Bounds	الفرع الثاني
38	تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM	الفرع الثالث
39	اختبارات صلاحية النموذج	الفرع الرابع
41	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test)	الفرع الخامس
42	تفسير نتائج الدراسة	الفرع السادس
44		خلاصة
46		خاتمة عامة

فهرس المحتويات

49	قائمة المراجع
52	الملاحق
58	الملخص



قائمة الجداول الاشكال و الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
19	ملخص الدراسات السابقة	01-01
32	متغيرات دراسة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي	01-02
34	نتائج اختبار ADF للاستقرارية عند المستوى	02-02
35	نتائج اختبار ADF للاستقرارية عند الفرق الاول	03-02
36	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	04-02
37	نتائج اختبار Testbounds	05-02
38	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	06-02
39	نتائج اختبار ثبات التباين	07-02
40	نتائج اختبار تجانس التباين البواقي	08-02
40	نتائج اختبار RAMSEY	09-02

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
27	مؤشرات التنمية المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2023)	01-02
29	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2023)	02-02
37	يوضح لنا درجة الابطاء المثلى لنموذج الدراسة	03-02
40	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	04-02
41	يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي	05-02

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
52	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى لاختبار ADF في ثلاث نماذج	01
54	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الاول لاختبار ADF في ثلاث نماذج	02
55	نتائج تقدي نموذج ARDL بالمدى القصير	03
56	نتائج اختبار Test Bounds	04
56	تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	05
57	اختبار ثبات التباين	06
57	اختبار تجانس التباين البواقي	07
57	اختبار RAMSEY	08

مقدمة
عامّة

توطئة:

يُعد النمو الاقتصادي من الأهداف الاستراتيجية المحورية التي تسعى غالبية الدول إلى تحقيقها، لما له من دور أساسي في تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، وتقليل معدلات البطالة والفقر، فضلاً عن كونه مؤشراً هاماً على فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة. وتزداد أهمية النمو الاقتصادي في ظل التحديات العالمية الراهنة، المتمثلة في تقلبات الأسواق، والأزمات المالية، والتغيرات المناخية، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، ما يجعل من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل مطلباً ملحاً للدول، ولا سيما الدول النامية.

وفي هذا الإطار، يبرز القطاع المالي كعنصر محوري في المنظومة الاقتصادية، نظراً لدوره الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة. إذ يُعد النظام المالي المتطور عاملاً أساسياً في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال آليات الوساطة المالية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتحسين تدفق المعلومات بين الوحدات الاقتصادية، مما يساهم في تقليل فجوة التمويل وتحفيز الابتكار والإنتاجية. ومن خلال القنوات المؤسسية والبنكية وغير البنكية، يُسهم القطاع المالي في توفير البيئة الملائمة للنمو عبر تمويل المشاريع، لا سيما في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

وقد شكلت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي محوراً أساسياً في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، حيث شهدت هذه العلاقة اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين وصانعي السياسات. فقد تعددت الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت طبيعة هذه العلاقة، وانقسمت الآراء حول اتجاه تأثيرها. فبينما يرى تيار من الاقتصاديين أن التنمية المالية تُعد محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وتعزيز الابتكار، يرى آخرون أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى تطوير القطاع المالي، عبر خلق طلب متزايد على خدماته، وتحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية المحفزة لنموه. وهناك أيضاً من يرى أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة تفاعلية ديناميكية، بحيث يعزز كل منهما الآخر في سياق حلقة تغذية راجعة إيجابية.

وتزداد أهمية دراسة هذه العلاقة في سياق الاقتصادات النامية، لما تواجهه من تحديات هيكلية في بنية القطاعات المالية والإنتاجية على حد سواء. ويُعد الاقتصاد الجزائري نموذجاً معبراً عن هذه الحالة، إذ يعاني من

تبعية مفرطة لعائدات المحروقات، مما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط والغاز. ومن هذا المنطلق، أضحت الحاجة إلى بناء نظام مالي قوي ومتطور أولوية وطنية، نظراً لدوره الحيوي في تعبئة الموارد المحلية، ودعم تمويل القطاعات البديلة، والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الربيع النفطي.

ورغم الإصلاحات المالية والمؤسسية التي عرفها القطاع المالي في الجزائر خلال العقود الأخيرة، والتي شملت تحديث الأطر التنظيمية وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق مساهمة فعالة لهذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي المستدام. وتتمثل أبرز هذه التحديات في ضعف التنويع داخل القطاع المالي، ومحدودية المنتجات والخدمات المالية، غياب سوق مالية متطورة، والعوائق البيروقراطية التي تعرقل المبادرات الاستثمارية الخاصة.

لذلك، فإن تعميق فهم العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في السياق الجزائري لا يكتسي طابعاً أكاديمياً فحسب، بل يُعد مطلباً عملياً من شأنه أن يسهم في صياغة سياسات مالية واقتصادية أكثر فعالية، قادرة على توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، وتحفيز ريادة الأعمال، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة.

الإشكالية:

في ضوء ما سبق، تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول:

- 1- إشكالية الدراسة: ما هو أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1995 إلى 2023؟
- 2- الاسئلة الفرعية: ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها، من بينها:

- ما هي أهم مؤشرات التنمية المالية في الجزائر؟
- ما هي الآليات التي من خلالها يمكن أن تؤثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي؟
- هل هناك علاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

3-الفرضيات: تقودنا إشكالية الدراسة الى طرح الفرضيات التالية:



- الفرضية الأولى: يوجد اثر ايجابي للعمق المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر
- الفرضية الثانية: يوجد اثر ايجابي للوساطة المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر
- الفرضية الثالثة: يوجد اثر ايجابي لكفاءة الوساطة المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر

4-أهداف الدراسة:

- تبيان مدى تأثير مؤشرات على المتغيرات الاقتصادية (زيادة النمو الاقتصادي و ا المالية)
- معرفة العلاقة التي تربط كل من التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

5-مبررات إختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصص و الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع القياسية
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة

6- حدود الدراسة:

تعالج الدراسة ظاهرة اقتصادية تتعلق بالجزائر أما الإطار الزمني للدراسة فهي تتعامل مع سلسلة زمنية تغطي الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 2023

7- المنهج المستخدم و أدوات الدراسة:

يجب أن يتوافق النموذج المستخدم مع نوع الدراسة، لذلك اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة ، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد إعتمدنا فيه على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

8- هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة فقد سنتناول فصلين مسبقين بمقدم عامة و يمكن استعراض ذلك على النحو التالي: حيث سنتناول في الفصل الأول مبحثين من خلا إعطاء مفاهيم أساسية حول التنمية المالية و النمو الاقتصادي في المبحث الاول أما الثاني فسنقدم من خلاله الدراسات السابقة و القيمة المضافة و مايميز الدراسة عن الدراسات السابقة أما الفصل الثاني فهو الجانب التطبيقي سنستعرض دراسة تحليلية و قياسية لتحديد طبيعة فيتناول الدراسة

مقدمة عامة

القياسية العلاقة التي تربط مؤشرات التنمية المالية مع النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة الزمنية 1995-2023 بالجزائر و في الاخير قدمنا خاتمة عامة تضمن النتائج المتوصل إليها

الفصل الاول: الاطار النظري

تمهيد

يُعد موضوع التنمية المالية والنمو الاقتصادي من القضايا الجوهرية في علم الاقتصاد، نظراً لما بينهما من علاقة وثيقة وتأثير متبادل. فقد أصبح من المسلّم به أن وجود نظام مالي فعّال ومتميز يُعتبر شرطاً أساسياً لدعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام.

فالتنمية المالية، التي تعني تحسين أداء المؤسسات المالية وتوسيع نطاق خدماتها وتحديث بنيتها التحتية، تلعب دوراً محورياً في تعبئة الموارد المالية، وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية. كما تساهم في تخفيض تكلفة المعاملات، تقليص المخاطر، وتعزيز الشفافية والمنافسة داخل السوق المالي، مما ينعكس إيجاباً على بيئة الاستثمار.

وفي المقابل، فإن النمو الاقتصادي، المتمثل في زيادة مستدامة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يتطلب موارد مالية كافية لتمويل الأنشطة الاستثمارية، ودعم الابتكار والإنتاجية، وتوسيع فرص العمل. وهنا تظهر أهمية النظام المالي كمحرك رئيسي لهذا النمو، من خلال دوره في تخصيص رؤوس الأموال بشكل أكثر كفاءة، وتيسير الوصول إلى التمويل، وتخفيض الإدخار والاستثمار. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى مبحثين:

➤ المبحث الأول: عموميات حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي

➤ المبحث الثاني الدراسات السابقة والقيمة المضافة

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: عموميات حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي

تُعد التنمية المالية والنمو الاقتصادي من أبرز المفاهيم المرتبطة بتحقيق التقدم والاستقرار في أي دولة. فبينما يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد معين، تعبر التنمية المالية عن تطور النظام المالي، بما في ذلك البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية، لتوفير التمويل اللازم لهذا النمو.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المالية

تُعد التنمية المالية من المفاهيم المحورية في علم الاقتصاد، نظراً لدورها الفعّال في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. ويقصد بها تطور وتحسين أداء النظام المالي بجميع مكوناته، سواء البنوك، الأسواق المالية، أو المؤسسات غير المصرفية، بشكل يسمح بتخصيص الموارد بكفاءة، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتعزيز الثقة في التعاملات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المالية

يعد مفهوم التنمية المالية متعدد الأبعاد و ليس من السهل إيجاد تعريف موحد ومحدد لها و يمكن تقسيمها إلى : تعريف التنمية على أنها عملية تطور شامل أوجزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الانساني إلى الرفاه و الاستقرار و التطور بما يتوافق مع احتياجاته و إمكانياته الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية إن مفهوم التنمية المالية قد توسع كثيراً ليشمل ليس العمق للقطاع المالي فحسب بل ايضاً التحسينات و التطورات في كفاءة النظام المالي و مؤسساته المصرفية و الاسواق المالية التي يمكن أن تسهم في زيادة كفاءة تعبئة و توزيع الموارد المحلية و الاجنبية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

عرفت التنمية المالية علة انها العوامل و السياسات و المؤسسات التي تؤدي الوساطة المالية الفعالة،بالاضافة إلى التوسع في تعبئة رأسمال و الخدمات¹

الفرع الثاني: عناصر و مكونات التنمية المالية

تشمل مكونات و عناصر التنمية المالية مجموعة واسعة من الجوانب التي تهدف إلى تحسين النظام المالي وتوسيع نطاق الخدمات فيما يلي بعض المكونات و العناصر الرئيسية للتنمية المالية

➤ تنمية الموارد المالية:

1- د. هاني مصطفى الشامي، د. نشوى محمد عبد ربه: التنمية المالية و النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول الشرق الاوسط و شمال أفريقيا، مجلة العلمية التجارة و التمويل، المجلد 38 0 ، العدد 1، مصر ،كلية التجارة جامعة طنطا، السنة 2018 ص 3.

الفصل الأول: الإطار النظري

* توسيع مصادر الإيرادات: يشمل ذلك تنوع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات من الضرائب والاستثمارات وغيرها.

* تحسين إدارة النفقات: يهدف إلى ترشيد الإنفاق وتقليل الهدر وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد المالية.

* تطوير الأسواق المالية: يتضمن تطوير البنية التحتية للأسواق المالية وتشجيع الاستثمار وتوفير التمويل للمشاريع.

➤ الإدارة المالية:

* التخطيط المالي: يشمل وضع الخطط المالية وتحديد الأهداف وتخصيص الموارد.

* المراقبة المالية: يتضمن متابعة الأداء المالي وتقييم النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

* الشفافية والمساءلة: يهدف إلى زيادة الشفافية في إدارة الموارد المالية وتعزيز المساءلة عن القرارات المالية.

➤ الشمول المالي:

* توسيع نطاق الخدمات المالية: يهدف إلى توفير الخدمات المالية للمزيد من الأفراد والمؤسسات، بما في ذلك الفئات المهمشة.

* تعزيز الثقافة المالية: يشمل زيادة الوعي المالي وتوفير التعليم المالي للأفراد والمؤسسات.

* الاستدامة المالية:

* إدارة المخاطر المالية: يهدف إلى تحديد المخاطر المالية وتقييمها واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

* الاستثمار في المشاريع المستدامة: يشمل توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

➤ التكنولوجيا المالية:

* تطوير الخدمات المالية الرقمية: يهدف إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات المالية وتوفيرها بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

* زيادة استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية.

تهدف هذه العناصر إلى تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات .

الفصل الأول: الإطار النظري

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنمية المالية:

يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات وتقييم ادائها المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية

1- مؤشرات العمق المالي:²

ليس من السهل قياس مستوى العمق المالي لدولة معينة، وذلك لاختلاف وتعدد المؤشرات المستعملة في ذلك، بالإضافة إلى المرحلة التي وصلت إليها هذه الدول من ناحية تطور أسواقها المالية، وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى:

أ- المؤشرات الكمية: تعتمد على المجاميع النقدية والائتمانية، وتقيس قوة الوساطة الادخارية في اقتصاد ما وتتضمن هذه المؤشرات ما:

❖ **نسبة السيولة (M2/PIB):** هو أبسط المؤشرات حيث يقيس نسبة التقييد (نسبة العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وتظهر هذه النسبة حجم القطاع المالي في هذا الاقتصاد وبالتالي معرفة العمق المالي من خلال حجم السوق، وتزايد هذه النسبة يشير إلى تطور حجم الوساطة المالية وزيادة العمق المالي والعكس صحيح.

❖ **نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (Cp/PIB):** يقيس هذا المؤشر نمو القطاع المصرفي ومستوى الوساطة المالية، ويقاس بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أي مقياس آخر، وارتفاع هذه النسبة يعني تعزيز العمق المالي وتقوية الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي، إلا أن التجارب الدولية أثبتت أن الزيادة الكبيرة في هذا النوع من الائتمان يحدث أزمات مالية.

❖ **نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (DT/PIB):** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة المعبرة عن حجم التعامل المصرفي، وهو مقياس نوعي للعمق المالي فأى ارتفاع لهذه النسبة يمكن تفسيرها على أنها تحسن في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

²مكاسة محمد أمين، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية و اثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة بورصة قطر للأوراق المالية- مذكرة ماستر تخصص نقدي و بنكي جامعة 20 أوت سكيكدة السنة 2023/2022، ص7 .

الفصل الأول: الإطار النظري

ب- المؤشرات الهيكلية هي مؤشرات تعتمد على هيكل النظام المالي وتحديد أهمية عناصره المختلفة، وشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية:

❖ **نسبة النقد الواسع إلى النقد الضيق (M2/M1):** يتمثل المفهوم الضيق للنقد في العملة محل التداول زائدا الودائع الجارية، أما المفهوم الواسع للنقد M 2 فهو M 1 يضاف إليه أشباه النقود (مختلف وودائع الادخار، وودائع لاجل، وودائع لدى المؤسسات غير النقدية كشركات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي) ترتبط هذه النسبة طرديا مع العمق المالي فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تطور النظام المالي وتوسع الودائع الادخارية أكبر من أرصدة المعاملات .

❖ **نسبة الادوات الموجودة في سوق الاوراق المالية إلى النقد الواسع (S/M2):** تستخدم هذه النسبة كمؤشر للتوازن بين المؤسسات الوسيطة وأسواق الاوراق المالية في النظام المالي، وتمثل الادوات الموجودة في سوق الاوراق المالية في مختلف الاسهم والسندات والديون قصيرة الاجل غير المسددة وكلما زادت هذه النسبة زاد العمق المالي (علاقة طردية)لانه تزداد أهمية الاسواق المالية مقارنة بالبنوك وينضح النظام المالي .

❖ **نسبة رقم مبيعات المشتقات المالية إلى رقم أعمال المبيعات في أسواق الادوات التقليدية (P/D):** تقيس هذه النسبة أهمية طرق إدارة المخاطر (المشتقات المالية) إلى التبادل النقدي (المادي والملموس)، فكلما تطورت الاسواق المالية يزداد التعامل بالمشتقات المالية وتزيد هذه النسبة ويشير ذلك إلى وجود عمق مالي .

ت- **حجم وعدد الادوات المالية المتوفرة:** كلما زاد عدد الادوات المالية المتوفرة في السوق تطور النظام المالي وزاد عمقه، ويصبح تقييم المخاطر المالية دقيقا أكثر و بذلك فحجم ومدى الادوات المالية في دولة ما يفيد في معرفة العمق المالي لهذه الدولة، وتنقسم هذه الادوات المالية إلى أدوات تمويل المشاريع، أدوات استثمارية، أدوات الصرف الاجني و إدارة المخاطر .

ث- **كلفة المعاملات:** كلما تعقدت المعاملات المالية وزادت كلفتها كان النظام المالي غير عميق، والعكس إذا انخفضت كلفة إبرام المعاملات فيزيد عمق النظام المالي، وبذلك فالهدف العام للتعميق المالي هو تدنية تكاليف المعاملات المالية من تعبئة المدخرات إلى طالبي القروض الاستثمارية المستعدين لدفع العائد المطلوب

الفصل الأول: الإطار النظري

2- مؤشرات الكفاءة المالية:

أ- مؤشر العائد على الأصول (ROA):

العائد على الأصول (ROA) هو نسبة مالية تقيس قدرة المؤسسات و الشركات على تحقيق الربح من أصولها. وهو مؤشر رئيسي للكفاءة التشغيلية للشركة والربحية الإجمالية. يتم حساب العائد على الأصول بقسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي أصول ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية.

$$\text{العائد على الأصول} = (\text{صافي الدخل} / \text{متوسط إجمالي الأصول}) * 100^3$$

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE):

تهدف هذه النسبة إلى قياس معدل العائد المتحقق لحملة لأسهم العادية والممتازة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة إلى متوسط ث الصناعة أو السنوات سابقة لنفس المؤسسة كان أداء المنشأة أفضل و أنها تحقق أرباحاً جيدة أما إذا كانت هذه النسبة عكس ذلك، فإن على إدارة المؤسسة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط حقوق الملكية

ت- نسبة المصروفات التشغيلية للبنوك إلى إجمالي الأصول:

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكلما كان مرتفعاً يدل على السيولة الجيدة .

3- مؤشرات الشمول المالي

أ- نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية:

و هو مؤشر قياس استخدام الخدمات المالية وتحدد من خلال معرفة نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم بالإضافة إلى حسابات الائتمان المنتظم ويعتبر عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000

³- د. خنفرى خيضر ،أ.بورنيسة مريم ،دور النسب و المؤشرات المالية في التقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ،دراسات اقتصادية،جامعة سكيكدة ،السنة 2017 ، ص 61 ،العدد 27

د. خنفرى خيضر ،أ.بورنيسة مريم ،دور النسب و المؤشرات المالية في التقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ،دراسات اقتصادية،جامعة سكيكدة ،السنة 2017 ، ص 61 ،العدد 27 .⁴ _

الفصل الأول: الإطار النظري

من البالغين و عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد و عدد معاملات الدفع عبر الهاتف من بين المؤشرات المعتمدة لقياس نفس البعد إلى جانب النسب المتعلقة بعدد البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر، والمحفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

ب- عدد فروع البنوك و ماكينات الصراف الآلي لكل 10.000 نسمة:

وهو مؤشر قياس الوصول إلى الخدمات المالية متمثلة في عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية بالإضافة إلى عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم مربع إلى جانب حسابات النقود الالكترونية ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة وكذلك النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

المطلب الثاني: مفاهيم اساسية حول النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي من أبرز المفاهيم التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية، نظراً لدوره المحوري في تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة الأفراد. ويمثل أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الدول، إذ يُعد مؤشراً على فعالية السياسات الاقتصادية، وكفاءة استخدام الموارد، وقدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل وتحقيق الرفاه الاجتماعي

الفرع الاول: مفهوم النمو الاقتصادي

يُقصد بالنمو الاقتصادي ارتفاع تدفق الإنتاجية الاقتصادية في دولة معينة؛ من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي، ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتهم، وزيادة طلبهم على الأيدي العاملة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم؛ مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات؛ وبالتالي فإن زيادة الانفاق من قبل الأفراد يقود النمو الاقتصادي لمستويات أعلى. يُعد النمو الاقتصادي -إذا أخذ كنموذج- دالةً للقوى العاملة، ورأس المال المادي، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا؛ وبعبارة أبسط فإن التوليفة المكونة من رأس المال، والمواد الخام، والزيادة في أعداد وجودة القوى العاملة، بالإضافة إلى الأدوات المتوفرة لديهم لاستخدامها والعمل بها، كلّها ستؤدي إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي كما يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال، وتطوير الإنتاج، والعمل على تحقيق

الفصل الأول: الإطار النظري

الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، من خلال تعزيز عمليات الإنتاج، وطرح أفكار هادفة من شأنها تغذية النمو ورفع مستوى الدخل.

تعددت التعريفات حول النمو الاقتصادي، نذكر منها- :

. عرف الاقتصادي فرانسوا بريو (Perroux François) النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقية"⁵

-عرفه سيمون كوزنتس (Kuznets Simon) على أنه: "ارتفاع طويل الاجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني و التعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج المرء إليها."⁶

- كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الوطني زيادة في دخل الفرد الحقيقي
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.
- ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموماً ثلاث حالات :

معدل نمو ثابت : أي نمو منتظم عبر الزمن

معدل نمو متزايد : أي يزداد عبر الزمن ,

معدل نمو متناقص : أي يتناقص عبر الزمن

⁵ - فضيلة ملوا ح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018 ، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيق -الأفاق الاقتصادية،الجزائر،يونيو 2020 المجلد17 العدد خاص ص 127

⁶ - فضيلة ملوا ح، علي مكيد، المرجع السابق ص127

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي⁷

● **النظرية الكلاسيكية للنمو:** تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان وأرتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي و الأستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما أعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الأستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حت تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي ، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجر إلى مستوى الكفاف، إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يرتتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي ، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون

● **النظرية النيوكلاسيكية للنمو:** ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفرد مارشال، فسكل وكلاارك ، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معني إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى منو ففات الدخل المختلفة من أيجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الأنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل جند النظرية تربطني التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فرئي أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي مجود في العملية التطويرية، وهو قادر دائم على التجديد والابتكار.

7- فضيلة ملوا ح، علي مكيد، المرجع السابق ص128-130

الفصل الأول: الإطار النظري

- **النظرية الكينزية للنمو:** ترتبط هذه النظرية بالمفكر الاقتصادي جون مينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل في الحد للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو، وهي - : معدل النمو الفعلي: مثل نسبة التغيري في الدخل، معدل النمو المرغوب: مثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، -معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدل بين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.
- **النظريات الحديثة للنمو:** ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها- : نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذات في مجال المعرفة والتقدم التقني، -أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل سنة 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالارتباط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت *The determinants of economic growth in Algeria* econometric Study of the Period (1990- 2018) 130 فإن مثل هذه الدالة التي تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساو للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، منها: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

الفصل الأول: الإطار النظري

الفرع الثالث: العلاقة التنموية المالية والنمو الاقتصادي⁸:

حظيت علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي في بداية السبعينيات باهتمام متزايد من قبل العديد من الدراسة النظرية و التطبيقية الإسهامات الرائدة على العموم فإن اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، قد اتخذ ثلاث اتجاهات رئيسية يمكن توضيحها كالتالي:

من خلال أفكار Bagehot (1873) الذي توصل الى أن النظام المالي لعب دورًا حاسمًا في تحفيز التصنيع في إنجلترا من خلال تعبئة المدخرات لتمويل مختلف الاستثمارات طويلة الأجل كما أكد على ان أسواق رأس المال الكبيرة والمنظمة جيدًا في إنجلترا عززت تخصيص لاستثمار أكثر.

كما يرى Schumpeter (1912) أن التنمية المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال التخصيص الفعال للموارد، كما أكد على أن الخدمات المالية كانت ضرورية للنمو الاقتصادي، فالبنوك التي تعمل بشكل جيد تحفز الابتكار التكنولوجي من خلال تحديد وتدويل رواد الأعمال الذين لديهم أفضل الفرص لتطبيق المنتجات المبتكرة و تنفيذ عمليات الإنتاج بنجاح .

ووفقا لـ Gurley And Shaw (1955) فالتنمية المالية تنطوي على إضفاء الطابع المؤسسي على الادخار والاستثمار الذي ينوع قنوات تدفق الأموال القابلة للقرض، ويضعف متغيرات المتطلبات المالية كما تنطوي على التمويل والسلع، بالإضافة الى دور الوسطاء الماليين ومؤسسات المدخرين والمستثمرين التي تساهم في تراكم الأصول المالية و الرفع من معدلات الدخل والثروة.

وافترض Patrick (1966) وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وحدد نمطين من التنمية المالية الأول يسمى " الطلب التابع " و الثاني " العرض القائد " في النمط الأول يكون إنشاء المؤسسات المالية الحديثة وأصولها والتزاماتها المالية والخدمات المالية هي استجابة لطلب المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد الحقيقي على هذه الخدمات. حيث تعتمد طبيعة الطلب على الخدمات المالية على نمو الناتج الحقيقي. وكلما كان معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أسرع، كلما زاد طلب المؤسسات على الأموال الخارجية (ادخار الآخرين) وبالتالي الوساطة المالية. والذي يؤدي الى دعم النظام المالي حيث يحافظ على القطاعات الرائدة في عملية النمو الاقتصادي. اما النمط الثاني يفترض أن استجابة العرض التي يتبع الطلب للنظام المالي المتنامي يأتي تلقائيًا بشكل

⁸تشيكو ريم، عبيد قاده، دور التنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2020)، مجلة التنظيم و العمل العدد3، الجزائر جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2022، ص42

الفصل الأول: الإطار النظري

أو بآخر. كما يفتتض أن عرض زيادة الأعمال في القطاع المالي مرن للغاية مقارنة بالفرص المتزايدة للربح من الرؤية المؤيدة للخدمات المالية، بحيث يتسع عدد وتنوع أنواع المؤسسات المالية بشكل كاف، ووجود بيئة قانونية ومؤسسية واقتصادية مواتية .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سنحاول في هذا المبحث عرض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء كانت دراسات باللغة العربية او باللغة الاجنبية, وهذا بهدف معرفة المتغيرات المعتمدة عليها والنماذج القياسية المستخدمة, إضافة إلى النتائج المتوصل إليها, ثم عرض ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

في هذا الجزء سنتطرق إلى اهم الدراسات التي تناولت إشكالية موضوعنا

أولاً : الدراسات باللغة العربية

1. كلثوم حياوي و ندى الهكاري (2024)هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لدول منطقة الاسكوا باستخدام بيانات البانل (Data Panel) خلال المدة ،2004-2021 على عينة مكونة من تسع دول من منطقة الإسكوا(عراق- السعودية- مصر -قطر- مغرب- الأردن- لبنان- عمان- كويت) ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الكمي القياسي في تكوين النموذج بالاعتماد على مخرجات(Eviews12)، وتم التقدير باستخدام نماذج بيانات البانل. وأشارت نتائج الاختبارات الاحصائية و أن مؤشرات تطور القطاع المصرفي المتمثلة في نسبة عرض النقد الواسع/GDP ، نسبة الودائع المصرفية/GDP لها اثر إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي بينما المؤشر الآخر المتمثل بنسبة الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص / GDP كان له اثر سلبي غير معنوي على النمو الاقتصادي في دول منطقة الاسكوا خلال المدة (2004-2021)، بينما مؤشرات الاسواق المالية المتمثلة ب (عدد الشركات المحلية المدرجة وقيمة الاسهم المتداول/GDP) كان لها أثر سلبي غير معنوي على النمو الاقتصادي في دول محل الدراسة . والمؤشر المتحكم في النموذج المتمثل (بالانفتاح التجاري/GDP) مما يشير الى ان القطاع المالي يعاني من ضعف في أداء وظائفه وبالتالي يحتاج الى إجراءات لتعزيز النمو الاقتصادي في هذه المنطقة من خلال إجراءات إصلاحات في هذه القطاعات لزيادة فعاليته وكفأته والقيام بدوره على اكمل وجه ومنها زيادة عرض النقد الواسع ونسبة الودائع المصرفية وتوفير بيئة ملائمة متمثلة بالتشريعات والتنظيمات الضابطة الاداء عمله وتنميته⁹.

⁹- كلثوم حياوي و ندى الهكاري (2024)، أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من دول منطقة الاسكوا للمدة(2004-2021)،مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو،العراق مجلد12 العدد03ص548

الفصل الأول: الإطار النظري

2 - لعقاب يسرى آسية، درويش عمار (2023) يهدف البحث لدراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2020 من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، واختبار غرانجر للسببية. بحيث تم الاعتماد على إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع وكل من الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، المعروض النقدي، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال، الانفاق الحكومي كمتغيرات تفسيرية . توصلت الدراسة أن المعروض النقدي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وليس له أي تأثير في المدى القصير . بينما يؤثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص بشكل سلب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وبشكل إيجابي في المدى القصير. كما أوضحت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي¹⁰.

3 - تشيكو رم، عبيود قادة (2022): هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات الأربعة (القروض الموجهة للقطاع اخلاص، إجمالي الانفاق الوطني، الانفتاح التجاري، إجمالي الادخار المحلي) والنمو الاقتصادي، وأن هذا التأثير يزداد مع الوقت مما يبين نجاعة النظام المالي، وأن السياسات التي انتهجتها الدولة في الإصلاح لعقود من الزمن أتت ثمارها جزئيا، لكنها لم ترقى الى المستوى المطلوب. أما متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع فكان له تأثير سلب على النمو الاقتصادي ويرجع السبب في ذلك الى أن السياسة النقدية التوسعية في الجزائر لم تساهم في زيادة الانتاج. ورغم ذلك فالتنمية المالية في الجزائر ساهمت بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي خصوصا الاستثمارات الحكومية، لكنها ليست الحل الأفضل، لذلك يجب الاهتمام أكثر بالقطاع الخاص.¹¹

4- عبد الكريم بريشي، محمد بلوافي، محمد فوداو (2020): بعنوان أثر التطور المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018) حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير تطور النظام المصرفي والانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والوقوف على مدى مساهمة الإيرادات البترولية في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للفرد كما تحاول أيضا تشخيص معوقات تطور

¹⁰لعقاب يسرى آسية، درويش عمار، العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020 مجلة نماء للاقتصاد و التجارة . الجزائر المجلد 7 (العدد1) ، حوان 2023 ص 118.

¹¹. تشيكو رم، عبيود قادة، دور التنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2020)، مجلة التنظيم و العمل العدد3، الجزائر جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2022، ص38

الفصل الأول: الإطار النظري

النظام المصرفي الجزائري و الوقوف على أسباب اختلال هيكل التجارة الخارجية تعتمد هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) بهدف تحديد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة (الانفتاح التجاري، التطور المالي و إجمالي تكوين رأس مال ثابت و الناتج الداخلي الخام) في المدى القصير و الطويل. أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين التطور المالي و الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصادي كما كشفت النتائج ايضا أن الانفتاح التجاري و التطور المالي (مؤشر العمق المالي) كان لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدين القصير و الطويل أما الائتمان الخاص فكان له أثر سلبى على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و أثر إيجابي في المدى القصير بينما أسعار البترول فلها أثر إيجابي في المدى الطويل و سلبى في المدى القصير. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه بين التطور المالي و النمو الاقتصادي تتجه من النمو إلى التطور¹²

5. هاني مصطفى الشامي، نشوى محمد عبد ربه (2018): تهدف الدراسة إلى تحديد أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط و شمال أفريقيا باختبار عينة من هذه الدول تتضمن كل من مصر، الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، تركيا، عمان، غزة و الضفة الغربية، السودان وذلك خلال الفترة الزمنية (1998-2016) وذلك باستخدام أسلوب قياسي يعتمد على استخدام منهجية حزم البيانات (Panel Data) باستخدام نموذج الاثر الثابت و نموذج الاثر العشوائي ولقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية معنوية وإيجابية تأثير كل من نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي و نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي، توضح الدراسة أهمية إصلاح القطاع المالي في دول بالشرق الاوسط و شمال أفريقيا و خاصة في دول الدراسة لما لذلك من عظيم الأثر في تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول. و يوصي هذا البحث بضرورة الاهتمام بالتنمية المالية و بالتالي يعد الشمول المالي كأحد أهم الادوات الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول محل الدراسة.¹³

ثانيا: الدراسات باللغة الاجنبية

1. Mohieldin, Mahmoud & Hussein, Khaled & Rostom, Ahmed

Mohamed Tawfik (2019): تتناقش هذه الدراسة تطور القطاع المصرفي المصري والاتجاهات

الرئيسية في التنمية المالية في جمهورية مصر العربية. تدرس الورقة تجريبياً العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في مصر بين عامي 1980 و 2016. وتقرن بناءً على مؤشرات مالية حاسمة بين مصر وبعض

¹² عبد الكريم بريشي، محمد بلوافي و محمد فوداو، أثر التطور المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020، ص 385.

¹³ د. هاني مصطفى الشامي، د. نشوى محمد عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 3

الفصل الأول: الإطار النظري

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية المختارة، باستخدام مجموعة بيانات جديدة لمؤشرات التنمية المالية صادرة عن صندوق النقد الدولي. وينتج عن النمذجة القياسية للسلاسل الزمنية للانحدارات للنمو الحقيقي للفرد ومقاييس التنمية المالية، لتقييم العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في مصر، تم توصل إلى ثلاثة نتائج محددة. أولاً؛ هناك ارتباط قوي بين النمو الحقيقي للفرد والتنمية المالية المقاسة. ثانياً؛ لا يرتبط الوصول إلى خدمات مصرفية فعالة وكفاءة بالدخل الحقيقي للفرد. ثالثاً، يشير مؤشر الوصول إلى الأسواق المالية - الذي يجمع بيانات حول القيمة السوقية خارج أكبر 10 شركات وعدد مصدري ديون الشركات - إلى وجود ارتباط قوي بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. وتشير الآثار الرئيسية المترتبة على السياسات إلى ضرورة التركيز بشكل أقوى على تعزيز دور أكثر استباقية لصناعة الخدمات المالية في مصر. وهناك دور بالغ الأهمية بشكل خاص للتمويل المصرفي لدعم القطاع الخاص للحفاظ على زخم النمو الشامل. كما أن المزيد من تطوير سوق رأس المال سيعزز استدامة هذا النمو الاقتصادي¹⁴..

GURU AND YADAV 2 (2019): هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي لخمس (05) إقتصادات ناشئة رئيسية: البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب افريقيا (البريكس) خلال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى 2014 باستخدام مؤشرات تطور القطاع المصرفي وتشمل حجم الوسطاء الماليين و نسبة الائتمان إلى الودائع و الائتمان المحلي للقطاع الخاص، في حين أن مؤشرات تطور سوق الأوراق المالية هي قيمة الاسهم المتداولة و نسبة الدوران و بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم و الصادرات و هذا بالاعتماد على المنهج التحليلي و التجريبي باستخدام طريقة العزوم المعممة للتقدير (SYS-GMM). أظهرت النتائج عند فحص المؤشرات الرئيسية للتنمية المالية و المتغيرات الاقتصاد الكلي أنه هناك غختلافات كبيرة بين الاقتصادات المختارة و استنتجا أنه هناك تكامل بين تطور القطاع المصرفي و تطور سوق الأوراق المالية مع بعضها البعض في تحفيز النمو الاقتصادي و ما اوصت به هذه الورقة أن يجب على صانعي القرار اتخاذ التدابير اللازمة نحو التطوير المتزامن لكل من القطاع المصرفي و كذلك سوق أوراق المالية لتحفيز نمو إقتصادي بهذه الدول¹⁵

BOULAREDJ SOUHILA , FOUZI. TACHIKO. 3 (2015): يهدف هذا

البحث إلى قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بعض المؤشرات مثل

¹⁴-Mohieldin,Mahmoud & Hussein,Khaled & Rostom,Ahmed Mohamed Tawfick, "On Financial Development and Economic Growth in the Arab Republic of Egypt," Policy Research Working Paper Series 9008, The World Bank, 2019.

¹⁵- Guruand Yadav, Financial Development and Economic Growth: panel evidence from BRICS, Journal of economics, Finance and administrative Science,Vol24N°47, 2019.

الفصل الأول: الإطار النظري

الائتمان المصرفي مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، وشبه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة التكامل المشترك. وهكذا، خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن التحسن في المؤشرات المالية والنقدية يرجع في المقام الأول إلى عوامل أخرى مثل ارتفاع أسعار الوقود من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن النظام المصرفي الجزائري ليس متطورًا باستخدام مجموعة من هاته المؤشرات وبالتالي فإن النظام المصرفي غير المتطور لا يمكنه أن يلعب دورًا مؤثرًا وفعالًا في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012. لذلك، من الضروري اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور النظام المصرفي في عملية النمو الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتقليل القيود المفروضة على النظام المصرفي، وهو ما يعني تحرير النظام المصرفي من جميع سياسات القمع المالي.¹⁶

4. Miloud Lacheheb, Peter Adamu, Seth Akutson (2014):

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الانفتاح المالي، والتنمية المالية، والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). تم الحصول على البيانات من مؤشرات تنمية البنك الدولي لفترة من عام 1980 إلى عام 2010. وأكدت النتائج المستندة إلى إجراء اختبار الحدود أن هناك علاقة طويلة المدى بين الانفتاح والتنمية المالية والنمو الاقتصادي. الأهم من ذلك، كشفت النتائج أن الانفتاح له تأثير إيجابي بشكل كبير على النمو الاقتصادي. إن الأموال المعروضة التي تعتبر وسيطًا للتنمية المالية في هذه الدراسة له اثر ايجابي ايضا ومرتبطة بشكل كبير بالنمو الاقتصادي. ولكن أكدت الدراسة على وجود حاجة ماسة إلى إصلاحات مالية في الجزائر لتحسين كفاءة في القطاع المالي لتحفيز الادخار/الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي على المدى الطويل¹⁷

5-Ugo Panizza (2014):

جاءت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة التي تربط بين التطور المالي و النمو الاقتصادي بحيث يركز على القنوات التي تؤثر من خلالها التمويل على النمو الاقتصادي و هذا بالاعتماد على المنهج التحليلي للفترة الزمنية الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2010، بمجموعة دول ناشئة من بينها تركيا، المكسيك، اندونيسيا، البرازيل، الهند و الصين..... إلخ حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية يلخص القسم الاول ملف النتائج الرئيسية للأدبيات حول العلاقة بين التمويل الاقتصادي و اقتصاد التنمية الذي

¹⁶-Souhila Boularedj, Dr. Tchiko Faouzi. 2015, MEASURING THE IMPACT OF THE FINANCIAL DEVELOPMENT ON THE ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA, European Scientific Journal June 2015 edition vol.11, No.1

¹⁷Miloud Lacheheb, Peter Adamu, Seth Akutson. **Openness, Financial Development and Economic Growth in Algeria: An ARDL Bound Testing Approach**. International Journal of Economics, Finance and Management Sciences. Vol. 1, No. 6, 2013

الفصل الأول: الإطار النظري

وجد صلة إيجابية بين العمق المالي و النمو الاقتصادي و أبرز هذا التأثير الايجابي بالتركيز أكثر على خدمات الابتكار المالي إلى جانب المقاييس التقليدية للحجم و الوساطة المالية في حين اشار القسم الثاني من الورقة إلى اتجاهات البحث المستقبلي والذي يركز على القنوات التي تؤثر على التمويل من خلالها و ايضا على الجانب المظلم للتمويل أما القسم الثالث ناقش دور البنوك المملوكة للدولة و الذي استنتج ان البنوك المملوكة للدولة لها تأثير سلبي عليها التنمية الاقتصادية¹⁸

المطلب الثاني : ملخص عن الدراسات والإضافة العلمية

أولا : ملخص عن الدراسات :

في هذا الجزء سنقدم ملخص يعرض لنا اهم ما جاءت به الدراسات السابقة

الجدول (01-01) يوضح ملخص عن الدراسات السابقة

الإسم	العنوان	العينة	المنهج والنموذج	النتائج
كلثوم حياوي و ندى الهكاري	اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من دول منطقة الاسكوا للمدة (2004-2021) باستخدام بيانات البانل (Data Panel)	دول منطقة الإسكوا(عراق- السعودية- مصر -قطر- مغرب- الأردن- لبنان- عمان- كويت)2004-2021	المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الكمي القياسياستخدام بيانات البانل (Data Panel)	القطاع المالي يعاني من ضعف في أداء وظائفه وبالتالي يحتاج الى إجراءات لتعزيز النمو الاقتصادي
لعقاب يسرى آسية، درويش عمار	العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020	الجزائر1970-2020	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL المنهج التحليلي و التجريبي	المعروض النقدي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بينما يؤثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص بشكل سلبي على

¹⁸-Ugo Panizza, Financial Development and Economic Growth, Revue d'économie du développement, vol22, 2014.

الفصل الأول: الإطار النظري

النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وبشكل إيجابي في المدى القصير. وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي				
لتنمية المالية في الجزائر ساهمت بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي خصوصا الاستثمارات الحكومية،	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. ARDL	الجزائر 1970-2020	دور التنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2020)	تشيكو ريم، عيبود قادة
وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين التطور المالي و الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصادي. وجود علاقة أحادية الاتجاه بين التطور المالي و النمو الاقتصادي تتجه من النمو إلى التطور	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	الجزائر 1970-2018	أثر التطور المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	عبد الكريم بريشي، محمد بلوافي، محمد فوداو
معنوية وإيجابية تأثير كل من نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي و نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي	استخدام بيانات البانل (Data Panel) -دراسة تطبيقية	مصر، الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، تركيا، عمان، غزة و الضفة الغربية، السودان 1998-2018	التنمية المالية و النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول الشرق الاوسط و شمال أفريقيا،	هاني مصطفى الشامي، نشوى محمد عبد ربه
هناك دور بالغ الأهمية	النموذج	مصر	On Financial	Mohieldi

الفصل الأول: الإطار النظري

<p>بشكل خاص للتمويل المصرفي لدعم القطاع الخاص للحفاظ على زخم النمو الشامل. كما أن المزيد من تطوير سوق رأس المال سيعزز استدامة هذا النمو الاقتصادي..</p>	<p>القياسيللسلاسل الزمنية للانحدارات الثنائية</p>		<p>Development and Economic Growth in the Arab Republic of Egypt,</p>	<p>n, Mahmoud & Hussein, Khaled & Rostom, Ahmed Mohamed Tawfick)</p>
<p>هناك تكامل بين تطور القطاع المصرفي و تطور سوق الاوراق المالية مع بعضها البعض في تحفيز النمو الاقتصادي</p>	<p>نموذج -SYS GMM المنهج التحليلي و التجريبي</p>		<p>Development and Economic Growth: panel evidence from BRICS</p>	<p>GURU AND YADAV</p>
<p>لا توجد علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر</p>	<p>المنهج التحليلي و التجريبي</p>	<p>الجزائر</p>	<p>MEASURING THE IMPACT OF THE FINANCIAL DEVELOPMENT ON THE ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA</p>	<p>BOULARDJ SOUHIL A, FOUZI. TACHIKO</p>
<p>علاقة طويلة المدى بين الانفتاح والتنمية المالية والنمو الاقتصادي. الانفتاح له تأثير إيجابي</p>	<p>نموذج الانحدار الذاتي للفتوحات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)</p>	<p>الجزائر</p>	<p>Openness, Financial Development and Economic Growth in Algeria:</p>	<p>Miloud Lacheheb, Peter Adamu, Seth</p>

الفصل الأول: الإطار النظري

بشكل كبير على النمو الاقتصادي				Akutson
وجود علاقة إيجابية بين العمق المالي و النمو الاقتصادي وجود علاقة سلبية بين البنوك المملوكة للدولة والتنمية الاقتصادية	المنهج التحليلي	سنة 1970 إلى غاية 2010، مجموعة دول ناشئة من بينها تركيا، المكسيك، اندونيسيا، البرازيل، الهند و الصين..... إلخ	Financial Development and Economic Growth	Ugo Panizza

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد شكّلت التنمية المالية والنمو الاقتصادي محور اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين، نظرًا للدور الحاسم الذي تلعبه الأنظمة والمؤسسات المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة. ومن خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة، تبين أن هناك ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في السياق الجزائري، مقارنة بالدول المتقدمة أو حتى بعض الدول النامية. كما اختلفت المقاربات باختلاف أهداف الباحثين ومناهجهم التحليلية.

- وقد ساعدتنا الدراسات السابقة – سواء باللغة العربية أو الأجنبية – على استكشاف المراجع النظرية الأساسية المتعلقة بالتنمية المالية وأثرها على النمو، وساهمت في توجيهنا لاختيار المتغيرات الملائمة للدراسة القياسية. وعلى الرغم من أن دراستنا تُعد امتدادًا لهذه الأدبيات، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تُبرزها فيما يلي:
- تركيز الدراسة على حالة الجزائر بشكل خاص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تناول مفصل للجوانب النظرية المرتبطة بالتنمية المالية، مثل: التعاريف، و النظريات الاقتصادية ذات الصلة، ومؤشرات القياس، وذلك بخلاف معظم الدراسات السابقة التي ركزت على التحليل الكمي فقط دون تعمق في الإطار المفاهيمي.

الفصل الأول: الإطار النظري

- الاعتماد على نموذج ARDL: سٌستخدم في هذه الدراسة منهجية قياسية حديثة تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، لتحديد طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع الاعتماد على مؤشرات مختلفة تقيس مستوى تطور القطاع المالي، كحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، نسبة السيولة، تطور سوق المال، وغيرها، خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2023، وهي فترة لم تغطيها العديد من الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار النظري

الخلاصة:

قمنا في هذا الفصل بتوضيح المفاهيم الأساسية للتنمية المالية، حيث يستعرض مختلف التعريفات والأبعاد المتعلقة بتطوير النظام المالي. ويشمل ذلك الإشارة إلى الأدوات والمؤسسات والأسواق المالية ودورها في تيسير تدفق الأموال وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. بالإضافة إلى شرح المفاهيم المحورية للنمو الاقتصادي، مع النظريات الخاصة بهذا النمو ثم إنتقلنا إلى العلاقة النظرية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. وناقش الآليات والقنوات التي من خلالها يمكن للتنمية المالية أن تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي.

و أخيراً، استعرضنا مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة تجريبياً. و نتائج هذه الدراسات، مع إبراز الاتفاق والاختلاف في النتائج والمنهجيات المستخدمة. ويهدف هذا الاستعراض إلى توفير خلفية بحثية غنية تساعد على فهم السياق الحالي للدراسة وأهمية الموضوع.

باختصار، يهدف هذا الفصل إلى بناء فهم نظري شامل ومتكامل لمفاهيم التنمية المالية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى استعراض الجهود البحثية السابقة في هذا المجال، مما يمهد الطريق للدراسة الحالية وأسئلتها وفرضياتها.

**الفصل الثاني: دراسة
تحليلية وقياسية لأثر التنمية
المالية على النمو الاقتصادي
بالجزائر خلال الفترة 1995-
2023**

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

تمهيد :

تطرقنا في الفصل الأول إلى تقديم التأسيس النظري للنمو الاقتصادي والتنمية المالية بالإضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية التي تناولت فحوى اشكاليتنا . وما سنحاول في هذا الفصل هو القيام بدراسة تحليلية وكذلك بناء نموذج قياسي يختبر طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وأهم مؤشرات التنمية المالية بالجزائر خلال الفترة 1995 إلى غاية 2023 . حيث سنستند على مجموعة من المتغيرات التي سنحددها انطلاقاً من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. ولتحقيق هذا المقصد ارتأينا إلى التطرق للعناصر التالية:

- المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة
- المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة تحليلية وصفية للمتغيرات التي سوف ندرسها و هي التنمية المالية و النمو الاقتصادي و بناء نموذج للدراسة حيث سوف نستخدم نموذج ARDL نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و هذا ما سنعرضه في الجزء الموالية.

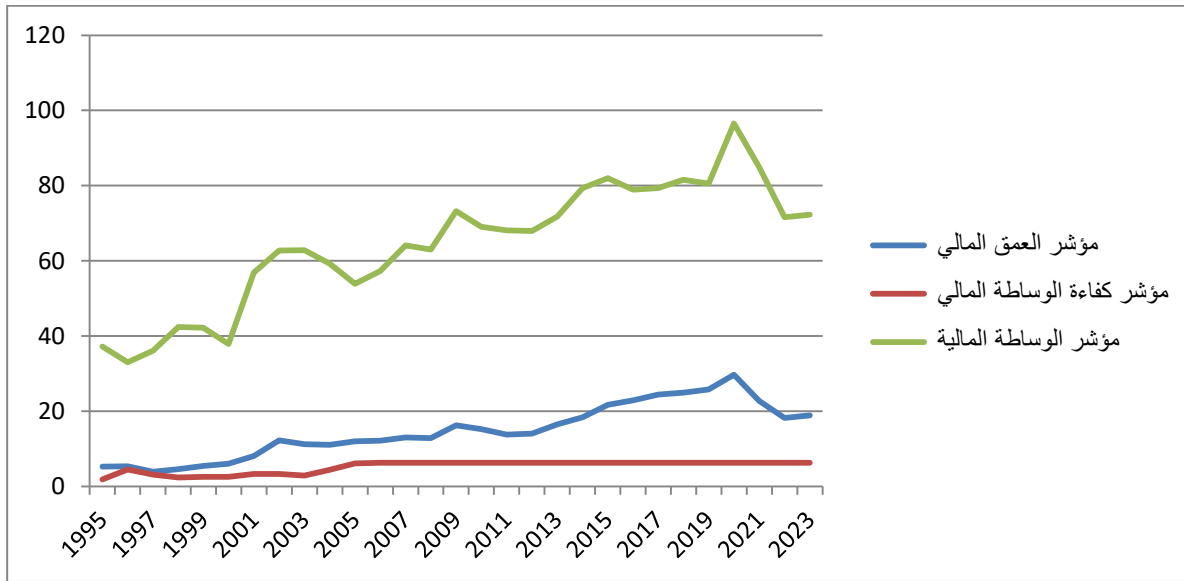
المطلب الأول : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنترك في هذا المطلب الى دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2023.

اولا : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنمية المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-

2023)

الشكل رقم (01-02): مؤشرات التنمية المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2023)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نقدم التفسير التالي لمؤشرات التنمية المالية بالجزائر:

أولاً: مؤشر العمق المالي (Financial Depth)

- يُعبّر عن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعبر عن حجم النشاط المالي مقارنة بالناتج.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

- هذا المؤشر يعطي فكرة عن مدى تطور القطاع المالي ومساهمته في الاقتصاد الحقيقي.
- **الملاحظات:**

- بدأ المؤشر عند مستويات ضعيفة جدًا (حوالي 5% في 1995-1996).
 - سجّل نموًا ملحوظًا بعد 2000، ليصل إلى ذروته في 2020 بحوالي 29.7%.
 - بعد ذلك عرف انخفاضًا ملحوظًا في 2021-2023 (من 22.7 إلى 18.9)
- **التفسير:**

- الارتفاع في المؤشر حتى 2020 يعكس توسعًا في نشاط البنوك وتوفير التمويل للقطاع الخاص.
- التراجع بعد 2020 قد يُعزى إلى:
 - تداعيات جائحة كورونا على الإقراض والأنشطة الاقتصادية.
 - تشدد السياسات الائتمانية.
 - تباطؤ النمو الاقتصادي أو تغيير في استراتيجيات التمويل الحكومية.

ثانيًا: مؤشر كفاءة الوساطة المالية (Financial Intermediation Efficiency)

- يُمثل قدرة النظام المالي (خاصة البنوك) على تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة.
- مقياس بهامش سعر الفائدة (سعر الإقراض مطروحاً منه سعر الإيداع، %)

الملاحظات:

- كان متذبذبًا في بداية الفترة، لكنه استقر منذ 2006 عند قيمة 6.25 بدون تغيير حتى 2023.

التفسير:

- الاستقرار الطويل عند نفس القيمة قد يُشير إلى:
 - جمود في أداء النظام المصرفي.
 - عدم وجود تطور فعلي في آليات الوساطة المالية.
 - إمكانية وجود قيود هيكلية أو تنظيمية تحد من كفاءة التحويل المالي.

ثالثًا: مؤشر الوساطة المالية (Financial Intermediation)

- يُعبر عن مدى انتشار واستخدام الخدمات المالية في المجتمع، مثل الإقراض، الودائع، والمعاملات البنكية.
- مقياس المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

الملاحظات:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

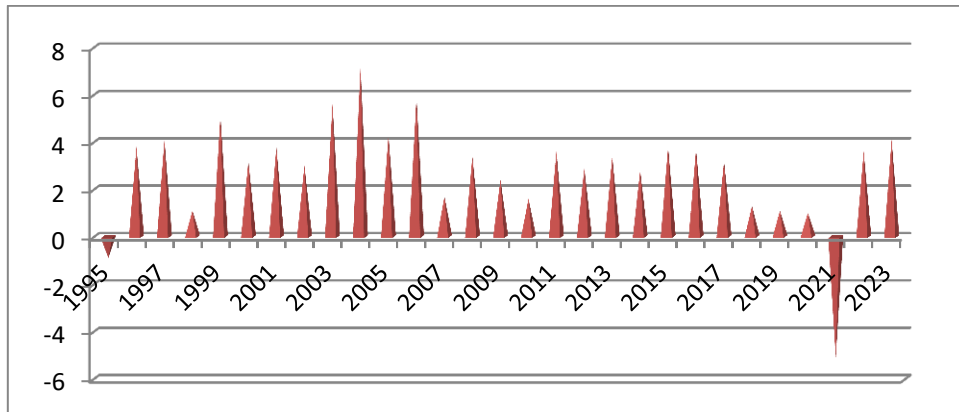
- ارتفع المؤشر تدريجيًا من حوالي 37% في التسعينات إلى أكثر من 96% في 2020.
- ثم عرف انخفاضًا في 2021-2023 لكنه بقي في مستويات مرتفعة (71%-84%)

➤ التفسير:

- التحسن يدل على توسع ملحوظ في استخدام الخدمات البنكية، ربما نتيجة:
 - تطور البنية التحتية البنكية.
 - إدخال خدمات رقمية أو مالية جديدة.
 - زيادة الوعي المالي لدى الأفراد والشركات.
- الانخفاض الأخير قد يعكس:
 - آثار الأزمات الاقتصادية (جائحة الكورونا 2019) وارتفاع مستويات التضخم.
 - ضعف ثقة الفاعلين الاقتصاديين في النظام المصرفي.
 - اللجوء إلى أدوات مالية خارج الإطار الرسمي.

التحليل العام:

- مؤشرات التنمية المالية في الجزائر تُظهر تحسنًا تدريجيًا منذ 2000، وهو ما يتماشى مع جهود إصلاح النظام البنكي.
 - لكن، ثبات مؤشر الكفاءة وتراجع العمق المالي في السنوات الأخيرة يدل على وجود تحديات هيكلية تتطلب تدخلات لتعزيز فعالية ومرونة النظام المالي.
- ثانيا : دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2023) سنقوم بتحليل النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 1995-2023 الشكل رقم (02-02): : تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2023)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

يتضح لنا من خلال الشكل اعلاه

المرحلة الأولى: 1995-2000 | مرحلة التعافي والتحول

• سمات المرحلة:

- بداية متذبذبة للنمو، مع انكماش في 1995 (-0.9%) ثم تعافٍ تدريجي.
- ضعف في الأداء الاقتصادي العام، مع محاولات إصلاح اقتصادي وهيكلية بعد سنوات من الأزمة الأمنية والمالية في التسعينات.

• السبب:

- خلفية العشرية السوداء، انخفاض أسعار النفط عالمياً، هشاشة المؤسسات المالية، واعتماد كبير على القطاع العمومي.
- بداية تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات الدولية.

المرحلة الثانية: 2001-2008 | الطفرة النفطية وتحسن نسبي

- نمو جيد نسبياً: بين 3% و7.2%، مع ذروة في 2004.
- مؤشرات التنمية المالية بدأت تتحسن، خاصة العمق المالي.

• السبب:

- ارتفاع أسعار النفط عالمياً، ما سمح بزيادة احتياطي الصرف.
- إطلاق مشاريع تنموية ضخمة (برنامج دعم النمو، تطوير البنية التحتية)
- استقرار سياسي نسبي وتشجيع الاستثمار.

المرحلة الثالثة: 2009-2014 | الاستقرار النسبي والتباطؤ

- النمو يتراوح بين 1.6% و3.8%، دون طفرات كبيرة.
- استمرار توسع في المؤشرات المالية، لكن دون كفاءة كبيرة.

• السبب:

- أزمة 2008 العالمية أثرت جزئياً، وانخفاض أسعار النفط في نهاية المرحلة.
- الاعتماد المفرط على القطاع الاستخراجي والدخل الربيعي.

المرحلة الرابعة: 2015-2020 | أزمة أسعار النفط وتباطؤ شديد

- تراجع واضح للنمو، حتى وصل إلى 1% فقط في 2020.
- 2020 كان سنة حرجة بسبب:

- جائحة كورونا، وتوقف أنشطة اقتصادية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

- انخفاض قياسي في أسعار النفط، وركود عالمي.
- ضعف في تنويع الاقتصاد الوطني، واعتماد شبه كلي على المحروقات.

المرحلة الخامسة: 2021-2023 | أزمة اقتصادية وتعافٍ هش

- 2021 شهد انكماشًا حادًا بـ -5.1%.
- تبعه تعافٍ في 2022 (3.6%) و2023 (4.1%).
- لكن مؤشرات التنمية المالية بدأت تتراجع (مثلًا انخفاض العمق المالي من 29.6% إلى 18.9%).

التفسير:

- أثر الجائحة لا يزال قائمًا.
- تعافٍ طفيف مدعوم بارتفاع أسعار النفط، لكنه غير مستدام بدون إصلاحات حقيقية.
- مشاكل هيكلية مثل: البطالة، الفساد، ضعف قطاع الإنتاج خارج المحروقات، عجز الميزانية.

خلاصة التحليل الاقتصادي:

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2023 عرف دورات متتالية من التعافي والتراجع، مرتبطة بشكل كبير بأداء قطاع المحروقات. ورغم تحقيق نسب نمو جيدة في بعض الفترات، إلا أن الطبيعة الربعية للاقتصاد وعدم تنويعه جعله هشًا أمام الصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط. كما أن مؤشرات التنمية المالية تحسنت شكليًا لكن دون كفاءة حقيقية، مما يُبرز الحاجة إلى إصلاحات عميقة في النظام المالي والاقتصادي.

المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

بهذه الدراسة سنستعين بمجموعة من المتغيرات التي تعكس لنا الظاهرة الاقتصادية المدروسة وتم تحديدها انطلاقًا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

أولاً: نموذج الدراسة

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت اشكالية موضوعنا. يأخذ نموذج الدراسة

الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 CP_t + \beta_2 I_t + \beta_3 M2_t + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث β_0 هو الثابت . β_1 , β_2 , β_3 على التوالي هي معاملات التقدير . ε_t هو حد الخطأ. أما t تشير إلى السلسلة الزمنية ($t = 1, 2, \dots, 29$).

والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

جدول رقم (1-2) : يوضح متغيرات دراسة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	BW
العمق المالي	مستقل	CP	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	BW
كفاءة الوساطة المالية	مستقل	I	هامش سعر الفائدة (سعر الإقراض مطروحاً منه سعر الإيداع، %)	BW
الوساطة المالية	مستقل	M2	المعرض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	BW

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نموذج الدراسة .

ثانياً: وصف متغيرات الدراسة

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الأدبيات النظرية، وقد تم جمع البيانات من مصادر متعددة ذات مصداقية كالبنك الدولي وموقع الحرية الاقتصادية. وفيما يلي شرح مختصر من المتغيرات المستخدمة:

❖ **النمو الاقتصادي:** يعرف النمو الاقتصادي على أنه الارتفاع المسجل في الإنتاج خلال فترة زمنية طويلة

و يعد خاصية أساسية في اقتصاديات الدول المتطورة أما في الأجل القصير و المتطور فالاقتصاديون يستعملون مصطلح رواج الذي يعبر عن درجة النمو في الدورة الاقتصادية .

❖ **مؤشر العمق المالي (Financial Depth):** العمق المالي هو مؤشر يُعبّر عن درجة تطور وحجم

القطاع المالي داخل الاقتصاد، ويُقاس غالباً بنسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP). كلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على قدرة أكبر للنظام المالي على تمويل الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية. له أهمية:

➤ يُعدّ أحد المؤشرات الأساسية لتحديد مدى مساهمة القطاع المالي في دعم النمو الاقتصادي.

➤ يعكس قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تعبئة الموارد وتخصيصها بكفاءة.

❖ **مؤشر الوساطة المالية (Financial Intermediation):** الوساطة المالية تشير إلى الدور الذي

تلعبه المؤسسات المالية (مثل البنوك) في ربط المدخرين بالمستثمرين، أي تحويل المدخرات إلى استثمارات عبر تقديم القروض، قبول الودائع، وتوفير وسائل الدفع والخدمات المالية. له أهمية:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

➤ ارتفاع هذا المؤشر يعكس نسبة عالية من الشمول المالي، أي اندماج الأفراد والشركات في النظام المالي الرسمي.

➤ يُقلل من الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي ويزيد من كفاءة توزيع الموارد المالية.

❖ **مؤشر كفاءة الوساطة المالية (Efficiency of Financial Intermediation)** هو مؤشر

يقيّم مدى فعالية النظام المالي في تحويل المدخرات المتاحة إلى قروض واستثمارات منتجة.

أي أنه لا يكتفي فقط بقياس حجم الوساطة، بل يقيس جودة وكفاءة استخدام الموارد المالية. له أهمية

➤ نظام مالي أكثر كفاءة يعني تخصيص أفضل للموارد، وبالتالي دعم أكبر للنمو الاقتصادي.

➤ يعكس وجود إدارة جيدة للمخاطر، وشفافية في العمليات البنكية.

المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر

معرفة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر اعتمادا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة

من 1995 إلى غاية 2023 لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وهذا باستخدام نموذج ARDL لتحديد

الآثر على المدى القصير والطويل ويعد هذا النموذج الانسب للسلاسل الزمنية القصيرة عند تحديد التكامل

المشترك بين المتغيرات، حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال موقع البنك الدولي WB

المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة Unit Root

لتحديد اثر محددات التنمية المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 الى

سنة 2023 يتوجب علينا بداية دراسة استقرارية المتغيرات ومن ثم تقدير النموذج ARDL .

أولا : دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى

بداية سنقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذر الوحدة

أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الاحصائية ودرجة

تكاملها ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف سنستخدم اختبار (ADF) وهذا نظرا لكون الاختبار

أكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فبتالي يعطي نتائج أكثر مصداقية :

وهذا تحت الفرضيتان التاليتان:

H0: السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة؛

H1 السلسلة خالية من جذر الوحدة.

الجدول التالي يوضح ذلك :

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر
خلال 1995-2023

الجدول رقم (2-2) : نتائج اختبار ADF للاستقرارية عند المستوى

المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob	التفسير
GDP	1	0.0016	مستقرة عند المستوى
	2	0.0017	بثلاث نماذج لان قيمة الاحتمال اقل من 5 %
	3	0.0492	
I	1	0.0056	غير مستقرة عند المستوى
	2	0.7331	بالنموذج 2 و 3 لان قيمة الاحتمال اكبر من 5 %
	3	0.9171	
CP	1	0.6252	غير مستقرة عند المستوى
	2	0.2486	بثلاث نماذج لان قيمة الاحتمال اكبر من 5 %
	3	0.2486	
M2	1	0.4173	غير مستقرة عند المستوى
	2	0.2187	بثلاث نماذج لان قيمة الاحتمال اكبر من 5 %
	3	0.8172	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews 9 (الملحق رقم 01).

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار ADF للاستقرارية عند المستوى، والذي اظهر لنا ان المتغيرات المستقلة الخاصة بالنموذج لم تستقر عند المستوى لان قيمة الاحتمال كانت اكبر من 1 % 5 % 10 % على الترتيب بثلاث نماذج سواء النموذج 1 الخاص بالقاطع والنموذج 2 الخاص بالاتجاه الزمني والثالث بدون قاطع واتجاه زمني. ما عدا المتغير التابع GDP الذي استقر عند المستوى.

ثانيا: دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول

بما ان السلسلة لم تستقر عند المستوى سنمر مباشرة لاختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر
خلال 1995-2023

الجدول رقم (2-3) : نتائج اختبار ADF للاستقرارية عند الفرق الاول

المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob	التفسير
I	1	0.0460	مستقرة عند الفرق الاول
	2	0.0140	بثلاث نماذج لان قيمة الاحتمال اقل من 5 %
	3	0.0192	
CP	1	0.0019	مستقرة عند الفرق الاول
	2	0.0085	بثلاث نماذج لان قيمة الاحتمال اقل من 5 %
	3	0.0001	
M2	1	0.0002	مستقرة عند الفرق الاول
	2	0.0178	بثلاث نماذج لان قيمة الاحتمال اقل من 5 %
	3	0.0000	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 9 EIEWS (الملحق رقم 02).

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار ADF للاستقرارية عند الفرق الاول، والذي اظهر لنا ان المتغيرات الخاصة بالنموذج انها مستقرة عند الفرق الاول لان قيمة الاحتمال كانت اقل من 1 % 5 % 10 % على الترتيب بثلاث نماذج سواء النموذج 1 الخاص بالقاطع والنموذج 2 الخاص بالقاطع والاتجاه الزمني والثالث بدون قاطع واتجاه زمني. لذلك سنمر مباشرة تقدير نموذج ARDL .

المطلب الثاني : تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك المقدمة من طرف Pesaran ، ويتميز بأنه يمكن استخدامه في ما اذا كانت مستقرة عند مستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أي عند الفرق الثاني. وهذا النموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني (الإبطاءات) للحصول على أفضل نتائج في نموذج الإطار العام، ويعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل القصير والطويل، ويعتبر أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة. ولتقدير نموذج ARDL سنتبع الخطوات التالية :

اولا: تقدير نموذج ARDL

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثار التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر
خلال 1995-2023

بداية سنقدر معالم النموذج بالمدى القصير وتحديد درجة ابطاء كل متغيرات الدراسة

الجدول (02-04): يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(1, 3, 2, 2)				
Adj Rsq= 0,6825 Prob F(0.001)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.470663	0.213422	-2.205318	0.0447
I	1.094016	0.891822	1.226720	0.2402
I(-1)	-1.480699	1.154789	-1.282225	0.2206
I(-2)	0.809704	0.829435	0.976212	0.3455
I(-3)	-0.941718	0.499039	-1.887065	0.0801
M2	-0.135199	0.079355	-1.703730	0.1105
M2(-1)	0.044854	0.076262	0.588160	0.5658
M2(-2)	0.316117	0.066528	4.751607	0.0003
CP	0.634530	0.224452	2.827021	0.0134
CP(-1)	-0.618167	0.240947	-2.565576	0.0224
CP(-2)	-0.605340	0.217008	-2.789476	0.0145
C	0.829725	2.952166	0.281056	0.7828

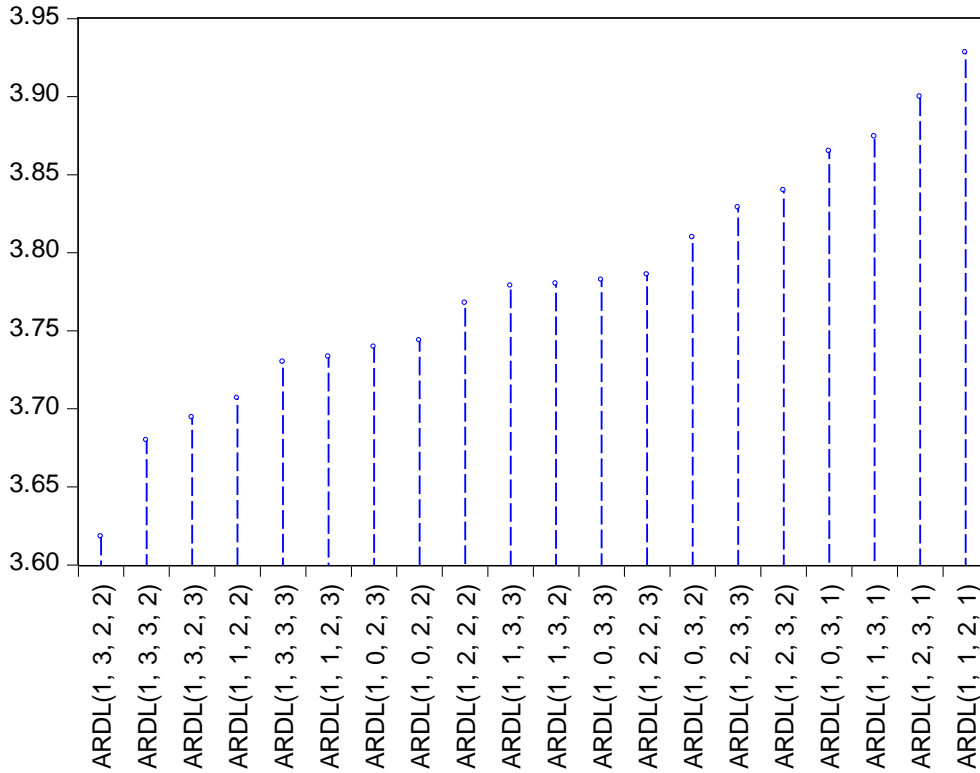
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 9 EViews (الملحق رقم 03).

يشير الجدول اعلاه نتائج التقدير بالمدى القصير حيث يظهر لنا احتمال فيشر ب 0.001 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة : العمق المالي، الوساطة المالية، وكفاءة الوساطة المالية على تفسير المتغير التابع والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ب 68.25%. كما ان احتمال بعض المتغيرات اقل من 1% 5% 10% حيث ارتبط مؤشر M2 المؤخر بدرجتين ابطاء بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في حين CP بعلاقة عكسية. كما ان درجة الابطاء المثلى للنموذج ظهرت عند (2 2 1 3) كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (02-03): يوضح لنا درجة الابطاء المثلى لنموذج الدراسة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر
خلال 1995-2023

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانيا: منهج اختبار الحدود Approach Testing Bounds

المهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية (F) وهو ما تم تبياناه من خلال الجدول التالي بحيث :

✓ H0 : عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

✓ H1 : وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (02-06) : نتائج اختبار Bounds test

Test	Value	Signif	(0)I	(1)I
Statistic				
F-statistic		10%	2.72	3.77

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر
خلال 1995-2023

K	16.78559	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 04).

خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول اعلاه إلى أن قيمة F المحسوبة وبالبالغة **16.78559** أكبر من القيم العظمى الجدولية عند مستوى المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1% على التوالي، فرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعليه فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. لذلك سنقوم بتقدير معلمات النموذج على المدى الطويل.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل لمعاملات نموذج الدراسة في الجزائر والتي تشترط ان يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-07): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
CointEq(-1)	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-1.470663	0.213422	-6.890869	0.0000
Cointeq = GDP - (-0.3527*I + 0.1535*M2 - 0.4005*CP + 0.5642)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I	-0.352696	0.259442	-1.359439	0.1955
M2	0.153517	0.067554	2.272498	0.0393
CP	-0.400483	0.124057	-3.228224	0.0061
C	0.564184	1.977300	0.285331	0.7796

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 05).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-1.470663) وقيمة احتمالته 0.000 أقل من 1% فهو معنوي وبالتالي الشرط محقق وهذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع (GDP) مع المتغيرات المستقلة (CP, I, M2). كما ظهرت لنا معاملات التقدير بالمدى الطويل ذو دلالة احصائية عند 5% بالنسبة للمتغيرين CP و M2.

رابعاً: اختبارات صلاحية النموذج

في هذا الجزء سوف نتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية وهذا بالاستناد الى مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

أ- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :

تشير نتائج اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي من خلال الجدول أدناه بحيث :

✓ H0 : ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

✓ H1 : عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.914995	Prob. F(2,12)	0.4267
Obs*R-squared	3.440332	Prob. Chi-Square(2)	0.1790

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 06).

من خلال نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الموضحة في الجدول أعلاه ، تبين لنا أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي لأن Prob. F= 0.4267 و هي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الدالة المقدرة.

ب- اختبار تجانس التباين البواقي:

تشير نتائج اختبار تجانس التباين البواقي من خلال الجدول أدناه بحيث :

✓ H0 : تجانس التباين البواقي

✓ H1 : عدم تجانس التباين البواقي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر
خلال 1995-2023

الجدول رقم (02-09): نتائج اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.547478	Prob. F(5,15)	0.2344
Obs*R-squared	7.146166	Prob. Chi-Square(5)	0.2100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 07).

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه ، يتبين لنا أن قيم الاحتمال 0.2344 اكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية. وهي خلو النموذج من المشاكل القياسية الخاصة بتجانس التباين البواقي ونقبل الفرضية الصفرية.

ج- اختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)

تشير نتائج اختبار صحة تحديد الشكل الدالي من خلال الجدول أدناه بحيث :

الجدول رقم (02-09): نتائج اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
F-statistic	2.261916	(3, 11)	0.1382

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 08).

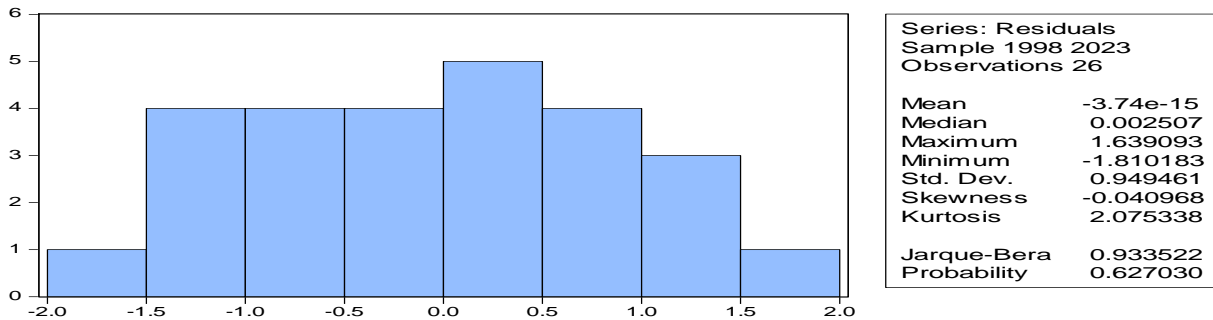
يتضح من الجدول أعلاه ان قيمة احتمال إحصائية (F) يساوي 0.1382 وهو أكبر من 0.05، هذا ما

يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

ت- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-04): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS .

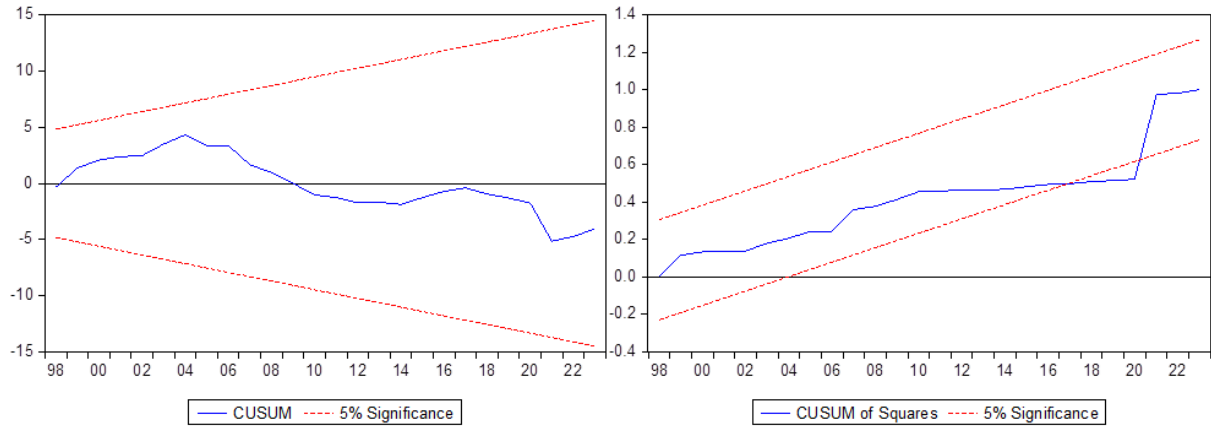
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

يتضح من الشكل اعلاه أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً إذ بلغت قيمة Jarque-Bera (0.933522) بقيمة احتمالية (0.627030) وهي أكبر من مختلف درجات معنوية عند 1%، 5%، 10% .

خامساً: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test) :

يهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، و معرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير. ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ).

الشكل (02-05): يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على EViews09

يبين لنا من الشكل أعلاه أن احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، كما ان اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ) فقد وقعت ايضا داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ما عدا الفترة الممتدة من سنة 2019 الى بداية سنة 2021 وهي السنوات التي شهدت تقلبات في النشاط الاقتصادي بسبب جائحة كورونا. الا انه بشكل عام يمكننا أن نؤكد من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

سادسا: تفسير نتائج الدراسة

بناء على نتائج التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL والذي اظهر لنا ان معامل التحديد المصحح بنسبة 68.25% وهذا دليل على ان المتغيرات المستقلة I-CP-M2 استطاعت بشكل كبير ان تفسر المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي GDP؛ كما ان النموذج اعطى جودة احصائية بحيث قيمة احتمال فيشر قدرت ب 0.001، كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة - 1.4706 ودو دلالة احصائية عند 1% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الدراسة وقوة ارجاع التوازن من المدى القصير الى المدى الطويل بسرعة . كما ان معاملات التقدير اظهرت لنا المعنوية الاحصائية وفيما يلي سنقدم تفسر لمتغيرات الدراسة كل على حدى:

المتغير CP العمق المالي:

أظهر المتغير CP علاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.63، في حين سجل علاقة عكسية في الأجل الطويل مع النمو الاقتصادي في الجزائر بمقدار - 0.40، وذلك عند مستوى معنوية 1% ويشير هذا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة، سواء في مجال التنمية أو تحرير القطاع المالي، لم تُحدث تأثيراً جوهرياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

يعكس هذا الاتجاه أن التوسع السريع وغير المضبوط للقطاع المالي قد يُسهم سلباً في النشاط الاقتصادي، خاصة عندما يُوجه التمويل نحو استثمارات مرتفعة المخاطر أو يُقترن بزيادة في معدلات الاستهلاك، مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية. ومن ثمّ، فإن مرونة النمو الاقتصادي تجاه التغيرات في حجم القطاع الحقيقي أو المالي تبقى أكبر في ظل بيئة اقتصادية نامية.

كما تُبرز النتائج ضعف العلاقة التبادلية بين الاقتصاد الحقيقي والمالي في الجزائر، وهو ما يُعزى إلى الدور المهيمن الذي تلعبه الحكومة والمؤسسات العمومية في القطاع المالي، بما في ذلك تدخلها في آليات تخصيص الائتمان. هذا التدخل يؤدي إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل، مما ينعكس سلباً على كفاءة تخصيص الموارد ويُضعف ديناميكية النمو الاقتصادي.

المتغير M2 الوساطة المالية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

سجل هذا المتغير علاقة طردية مع النمو الاقتصادي بلغت **0.316** على المدى القصير (بعد تأخر زمني بستين)، و **0.15** على المدى الطويل. وتُبرز هذه النتائج دور الوساطة المالية من خلال مؤسسات مثل البنوك في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث أن منح القروض للمؤسسات يُسهم في إنشاء المشاريع، ما ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي العام. كما يُعتبر دور البنوك في تجميع وتوزيع المدخرات عاملاً محوريًا في تعزيز الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال تخصيص الموارد بكفاءة أكبر نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وربحية.

المتغير I كفاءة الوساطة المالية

لم يُظهر المتغير I ، الذي يُمثل كفاءة الوساطة المالية، أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو الطويل.

ويمكن تفسير هذا الغياب في التأثير بعدة أسباب، من أبرزها:

- **ضعف جودة التخصيص الائتماني:** رغم توافر التمويل، فإن التوجيه الفعلي للقروض قد لا يستهدف الأنشطة أو المشاريع الأكثر إنتاجية. إذ تميل بعض المؤسسات المالية إلى تمويل قطاعات تقليدية أو منخفضة العائد بسبب غياب آليات تقييم مخاطر فعالة.
 - **نقص الكفاءة المؤسسية والتنظيمية:** تعاني منظومة الوساطة المالية في الجزائر من مشاكل تتعلق بالحوكمة، البيروقراطية، والرقابة، مما يُضعف من قدرتها على لعب دور تنموي فاعل. فالكفاءة لا تقاس فقط بكمية التمويل المتاحة، بل أيضًا بمدى قدرة النظام المالي على تحويل هذه الموارد إلى نمو فعلي.
 - **ضعف الابتكار المالي وغياب الأدوات الحديثة:** غالبًا ما تقتصر الوساطة المالية على أدوات تقليدية، مع محدودية في الخدمات المالية المبتكرة، مثل التمويل التكنولوجي، التمويل الإسلامي، أو المنتجات المالية المخصصة لتمويل المشاريع الناشئة.
 - **سيطرة البنوك العمومية وهيمنة الدولة:** الطابع المركزي والسيطرة الحكومية الكبيرة على النظام المصرفي قد تُقيد المنافسة وتحد من تحفيز الكفاءة، ما يؤدي إلى نتائج محدودة على الاقتصاد الحقيقي.
- بالتالي، فإن كفاءة الوساطة المالية لا تتحقق فقط من خلال الحجم أو الانتشار، وإنما من خلال نوعية التمويل، شفافيته، وارتباطه الفعلي بالحاجات الاقتصادية الحقيقية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1995-2023

خلاصة:

سعت هذه الدراسة إبراز أثر مؤشرات التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 الى سنة 2023 ومن النتائج المتوصل إليها بهذا الفصل هي:

✓ أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ADF، إلى استقرار المتغيرات المستقلة عند أخذ الفرق الأول. أي انها متكاملة من الدرجة واحد I_1 . والمتغير التابع عند المستوى I_0 هذا ما حولنا لاستخدام نموذج ARDL.

✓ ظهر لنا احتمال فيشر ب 0.001 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة : العمق المالي، الوساطة المالية، وكفاءة الوساطة المالية على تفسير المتغير التابع والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ب 68.25%. كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة -1.4706 ودو دلالة احصائية عند 1% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .

✓ ظهر لنا مؤشر العمق المالي بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي في حين مؤشر الوساطة المالية يعلاقة عكسية اما كفاءة الوساطة المالية لم يظهر لنا اي تاثير على النمو الاقتصادي بالجزائر .

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

قد تناولت هذه الدراسة القياسية موضوعًا حيويًا يتعلق بأثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2023. حيث تمكنا من الحصول على فكرة عامة عن ماهية التنمية المالية و النمو لاقتصادي كما أنه أثبتت العديد من الدراسات وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي و التنمية المالية و ما سعت له هذه الدراسة هو إثبات هذه الفرضية أو عدمها باسقاطها على حالة الجزائر.

بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الاسس النظرية للتنمية المالية و النمو الاقتصادي و استندنا إلى بعض الدراسات السابقة و مايميز دراستنا على الدراسات الاخرى.

أما الفصل الثاني و الذي تضمن دراسة قياسية لاختبار طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات التنمية المالية و النمو الاقتصادي بالجزائر ، وهذا للفترة الزمنية 1995 إلى غاية 2023 ،والذي استند على مجموعة المتغيرات التي تم تحديدها إنطلاقا من النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة

نتائج و إختبار فرضيات الدراسة:

قد تم إعداد فرضيتين مسبقا و التي تمثل إيجابيات أولية للاشكالية المطروحة وبعد إجراء الاختبارات اللازمة فقد توصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين مؤشر العمق المالي و النمو الاقتصادي في الأجل القصير وهذا راجع إلى اتباع الدولة لنهج إقتصادي مناسب و فعال لتنمية قطاعها المالي أما في الاجل الطويل فإنه أظهر وجود علاقة عكسية بين هذا المؤشر و النمو الاقتصادي و هذا راجع إلى أن الاصلاحات المتبعة لم يكن لها تأثير جوهري في الاجل الطويل.
- وجود علاقة طردية بين مؤشر الوساطة المالية و النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى أن الوساطة المالية يمكن أن تساهم في تعزيز الاستهلاك و الطلب الاقتصادي و تحفيز النمو لاقتصادي.

الخاتمة العامة

➤ لم يقدم مؤشر كفاءة الوساطة المالية أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي و هذا راجع إلى ضعف نوعية التمويل و نقص الكفاءة المؤسسية و التنظيمة بالجزائر و الاعتماد على الادوات التقليدية بالاضافة إلى سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي .

• و بما أن غالبية مؤشرات التنمية المالية جاءت بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي فإننا نقبل الفرضية الأولى توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية للتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995 إلى 2023

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات و هي كالتالي :

- العمل على تنمية و تحرير القطاع المصرفي (رؤوس الأموال و الاسواق المالية)
- تسهيل عملية الاقراض و تخفيض سعر الفائدة لتشجيع لاستثمار و الرفع من النمو الاقتصادي
- الرفع من كفاءة النظام المالي وذلك بتالخصيص الأفضل للموارد و الإدارة الجيدة للمخاطر، والشفافية في العمليات البنكية

آفاق الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع فاننا نجد قد يشمل العديد من المجالات الجديدة بالدراسة التي يمكننا إقتراح بعض الاشكاليات البحثية مستقبلا منها:

- تحليل كيف يمكن لتطوير أدوات تمويلية جديدة أن يدعم القطاعات غير النفطية في الجزائر ويساهم في تنوع مصادر الدخل.
- تحليل أوجه التشابه والاختلاف في تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي بين الجزائر ودول المنطقة، واستخلاص الدروس المستفادة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

❖ مذكرات التخرج:

1- مكاسة محمد أمين، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية و اثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة بورصة قطر للأوراق المالية- مذكرة ماستر تخصص نقدي و بنكي جامعة 20 أوت سكيكدة السنة 2023/2022 ، .

❖ المجلات:

2- د.هاني مصطفى الشامي، د.نشوى محمد عبد ربه: التنمية المالية و النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول الشرق الاوسط و شمال أفريقيا، مجلة العلمية التجارة و التمويل، المجلد 0 38 ، العدد 1، مصر، كلية التجارة جامعة طنطا، السنة 2018.

3- د. خنفري خيضر، أ.بورنيسة مريم، دور النسب و المؤشرات المالية في التقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسات اقتصادية، جامعة سكيكدة، السنة 2017، العدد 27.

4- فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيق -الآفاق الاقتصادية، الجزائر، يونيو 2020 المجلد 17 العدد خاص

5- تشيكو ريم، عيود قادة، دور التنمية المالية في تجفيز النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2020)، مجلة التنظيم و العمل العدد 3، الجزائر جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2022،

6- كلثوم حياوي و ندى الهكاري (2024)، أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من دول منطقة الاسكوا للمدة (2004-2021)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، العراق مجلد 12

قائمة المراجع

- 7- لعقاب يسرى آسية، درويش عمار، العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020 مجلة نماء للاقتصاد و التجارة .
الجزائر المجلد 7 (العدد1) , حوان 2023
- 8- عبد الكريم بريشي ،محمد بلوافي و محمد فوداو، أثر التطور المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018، مجلة الباحث، المجلد 20(العدد 01)،
الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020،

❖ المراجع باللغة الاجنبية

- 1- Mohieldin ,Mahmoud & Hussein, Khaled & Rostom, Ahmed Mohamed Tawfick, "O Financial Development and Economic Growth in the Arab Republic of Egypt," Policy Research Working Paper Series 9008, The World Bank, 2019.
- 2- GuruandYadav, Financial Development and Economic Growth: panel evidence from BRICS, Journal of economics, Finance and administrative Science, Vol24N°47, 2019.
- 3- Souhila Boularedj ,Dr.Tchiko Faouzi.2015,MEASURING THE IMPACT OF THE FINANCIAL DEVELOPMENT ON THE ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA,European Scientific Journal June 2015 edition vol.11, No.1
- 4- MiloudLacheheb, Peter Adamu, Seth Akutson. **Openness, Financial Development and Economic Growth in Algeria: An ARDL Bound Testing Approach.** International Journal of Economics, Finance and Management Sciences. Vol. 1, No. 6, 2013
- 5- Ugo Panizza, **Financial Development and Economic Growth,** Revue economies du development, vol22, 2014.

الملاحق

الملحق رقم 01: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى لاختبار ADF في ثلاث نماذج

المتغير CP:

Null Hypothesis: CP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.278317	0.6252
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: CP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.688345	0.2486
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: CP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.688345	0.2486
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

المتغير GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.430642	0.0016
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.088036	0.0017
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.960825	0.0492
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

المصدر: مخرجات EViews09

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.033887	0.0056
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.663157	0.7331
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.048301	0.9171
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.706270	0.4173
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.771916	0.2187
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.500079	0.8172
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

الملحق رقم 02: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الاول لاختبار ADF في ثلاث نماذج

المتغير D(CP)

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.390592	0.0019
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.410001	0.0085
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.302804	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

المتغير D(I)

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.046810	0.0460
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.301429	0.0140
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.394985	0.0192
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

المصدر: مخرجات EViews09

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.320667	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.122340	0.0178
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.194063	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 03: نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 04/24/25 Time: 19:25
Sample (adjusted): 1998 2023
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): I CP M2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 64
Selected Model: ARDL(1, 3, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.470663	0.213422	-2.205318	0.0447
I	1.094016	0.891822	1.226720	0.2402
I(-1)	-1.480699	1.154789	-1.282225	0.2206
I(-2)	0.809704	0.829435	0.976212	0.3455
I(-3)	-0.941718	0.499039	-1.887065	0.0801
CP	0.634530	0.224452	2.827021	0.0134
CP(-1)	-0.618167	0.240947	-2.565576	0.0224
CP(-2)	-0.605340	0.217008	-2.789476	0.0145
M2	-0.135199	0.079355	-1.703730	0.1105
M2(-1)	0.044854	0.076262	0.588160	0.5658
M2(-2)	0.316117	0.066528	4.751607	0.0003
C	0.829725	2.952166	0.281056	0.7828
R-squared	0.822245	Mean dependent var		2.988462
Adjusted R-squared	0.682581	S.D. dependent var		2.251991
S.E. of regression	1.268771	Akaike info criterion		3.618013
Sum squared resid	22.53693	Schwarz criterion		4.198673
Log likelihood	-35.03416	Hannan-Quinn criter.		3.785222
F-statistic	5.887286	Durbin-Watson stat		2.388591
Prob(F-statistic)	0.001365			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 04: نتائج اختبار test Bounds

ARDL Bounds Test
Date: 04/24/25 Time: 19:26
Sample: 1998 2023
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	16.78559	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: مخرجات EIEWS09

الملحق رقم 05: تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 3, 2, 2)
Date: 04/24/25 Time: 19:26
Sample: 1995 2023
Included observations: 26

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(I)	1.094016	0.891822	1.226720	0.2402
D(I(-1))	-0.809704	0.829435	-0.976212	0.3455
D(I(-2))	0.941718	0.499039	1.887065	0.0801
D(CP)	0.634530	0.224452	2.827021	0.0134
D(CP(-1))	0.605340	0.217008	2.789476	0.0145
D(M2)	-0.135199	0.079355	-1.703730	0.1105
D(M2(-1))	-0.316117	0.066528	-4.751607	0.0003
CointEq(-1)	-1.470663	0.213422	-6.890869	0.0000

$$\text{Cointeq} = \text{GDP} - (-0.3527 * I - 0.4005 * CP + 0.1535 * M2 + 0.5642)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I	-0.352696	0.259442	-1.359439	0.1955
CP	-0.400483	0.124057	-3.228224	0.0061
M2	0.153517	0.067554	2.272498	0.0393
C	0.564184	1.977300	0.285331	0.7796

المصدر: مخرجات EIEWS09

الملحق رقم 06: اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.914995	Prob. F(2,12)	0.4267
Obs*R-squared	3.440332	Prob. Chi-Square(2)	0.1790

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 07: اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.547478	Prob. F(5,15)	0.2344
Obs*R-squared	7.146166	Prob. Chi-Square(5)	0.2100

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 08: اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: GDP GDP(-1) I I(-1) I(-2) I(-3) CP CP(-1) CP(-2) M2 M2(-1) M2(-2) C

Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 4

	Value	df	Probability
F-statistic	2.261916	(3, 11)	0.1382

F-test summary:

	Sum of Sq...	df	Mean Squares
Test SSR	8.598453	3	2.866151
Restricted SSR	22.53693	14	1.609781
Unrestricted SSR	13.93847	11	1.267134

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر مؤشرات التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بتطبيق منهجية قياسية على بيانات تمتد للفترة من 1995 إلى 2023 باستخدام نموذج ARDL، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مع وجود تأثير إيجابي للعمق المالي و الوساطة المالية على النمو الاقتصادي وعدم وجود تأثير لكفاءة الوساطة المالية .

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية المالية، الجزائر، نموذج ARDL

Abstract

This study aimed to measure and analyze the impact of financial development indicators on economic growth in Algeria, by applying an econometric methodology to data spanning from 1995 to 2023 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study concluded that there is a cointegration relationship among the study variables, with a positive impact of financial depth and financial intermediation on economic growth, and no significant impact from the efficiency of financial intermediation.

Keywords: Economic Growth, Financial Development, Algeria, ARDL Model.

Résumé

Cette étude visait à mesurer et analyser l'impact des indicateurs de développement financier sur la croissance économique en Algérie, en appliquant une méthodologie économétrique sur des données s'étendant de 1995 à 2023 en utilisant le modèle de l'autorégressif à retards distribués (ARDL). L'étude a conclu à l'existence d'une relation de cointégration entre les variables de l'étude, avec un impact positif de la profondeur financière et de l'intermédiation financière sur la croissance économique, et une absence d'impact de l'efficacité de l'intermédiation financière.

Mots-clés : Croissance économique, Développement financier, Algérie, Modèle ARDL.

